اقتصاد

الفقر يقلص متطلبات عيد اليمنيين

صنعاء ـ **محمد راجح**

اختلف عيد الفطر هذا العام في اليمن عنه في السنوات السابقة في ظل تفاقم الغلاء والفقر والحرب. تجول «العربي الجديد»، في عدد من الأسواق المحلية اليمنية التي يلاحظ اختلاف الحركة فيها مقارنة بالأعوام السابقة، ويبرز الركود بشكل واضح في مختلف الأسواق وخاصة في ما يتعلق بالمكسرات والحلويات، في حين يتزامن ذلك مع بقاء الأسعار عند مستوياتها المرتفعة. المواطن سمير عايش، وهو عامل بالأجر اليومي يقول لـ«العربي الجديد»، إن هناك أولويات أخرى أكثر أهمية من شراء سلع ومستلزمات العيد التي أصبحت تشكل أعباء تفوق قدراتهم في التعامل معها.

يلفت عايش إلى أن العمل لم يعد مثل السابق، وهو يشتغل في مجال طلاء المنازل وتشطيبها وتجديدها لذا لم تعد تتوفر لديه أي وفرة مالية كما اعتاد سابقاً لمثل هذه الأوقات من العيد. في حين يشكو العامل فؤاد الصلوي، وهو سباك، تحدث لـ«العربي الجديد»، من انخفاض الأجر المقابل الذي يحصلون علية مما توفر من فرص شحيحة تتعلق بأعمال خاصة بالأجر كان لها هي الأخرى نصيب من الحركة التي تنتعش في الأسواق خلال شهر رمضان والعيد. ويؤكد متعاملون في الأسواق أن التجار يتداولون عديد السلع في عيد الفطر والتي كانت مخزنة خلال الفترات الماضية بمخازنهم ويجدون في مثل هذه المواسم فرصة سانحة لتسويقها وضخها في الأسواق. الباحث الاقتصادي جمال راوح، يتطرق في هذا الصدد في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن مقابل ذلك هناك فئة ثرية في اليمن تساهم في المحافظة على نشاط وازدهار الأسواق خلال الفترة الراهنة مع دخول عيد الفطر. يرصد «العربي الجديد»، إلى جانب ذلك، ما تشهده بعض المدن اليمنية من تدفق المتسوقين من أريافها ومناطق واقعة في أطرافها بصورة متواصلة خلال الأيام الأخيرة كما يلاحظ ذلك في صنعاء التي تستقطب عددا من المواطنين القادمين للتسوق من مناطق المحافظة المختلفة مثل خولان وهمدان والحيمة وبني مطر وبني الحارث وغيرها من المناطق، إضافة إلى متسوقين قادمين لشراء احتياجات ومستلزمات العيد من مناطق مجاورة مثل عمران وذمار والمحويت، إلى جانب محافظات صعدة وحجة. ويلاحظ الخبير الاقتصادي مطهر العباسي، وهو مسؤول حكومي سابق وأستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، تحدث لـ«العربي الجديد»، تأثير الفقر والبطالة ونضوب مصادر الفئات العاملة واستمرار انقطاع رواتب الموظفين المدنيين بشكل واضح على اهتمامات اليمنيين حيث يفكرون حالياً بما سيحصل عقب انتهاء إجازة عيد الفطر من عودة المدارس والدراسة الجامعية. الجدير بالذكر أن الحكومة اليمنية تحدثت في آخر اجتماع لها قبل إجازة عيد الفطر عن عدد من القضايا «المتعلقة بالجوانب الخدمية والمعيشية، إضافة الى الانعكاسات الأمنية والاقتصادية الخطيرة التي أكدت أنها تأتي مع استمرار تصعيد جماعي الحوثي على مختلف الجبهات، واستمرار تهديدها للسفن التجارية والملاحة الدولية».

تباطؤ التضخم في الصين

تباطأ تضخم أسعار المستهلكين في الصين بأقل من المتوقع في مارس/ آذار، ما يثير مخاوف استمرار انكماش أسعار المنتجين، ويبقي الضغوط على صانعي السياسة لإطلاق مزيد من المحفزات مع استمرار ضعف الطلب.

وأوضحت «رويترز» أنه يبدو أن مخاوف الضغوط الانكماشية في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم تتراجع ببطء، رغم أن أزمة العقارات لا تزال تلقي بثقلها بشدة على ثقة المستهلكين والشركات. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0,1% في مارس/ آذار على أساس سنوي، بحسب بيانات مكتب الإحصاءات الوطني، أمس الخميس، مقابل ارتفاع بنسبة 0,7% في فبراير/ شباط، وهو أول ارتفاع في ستة أشهر، ومقابل التوقعات في استطلاع «رويترز» بارتفاع 0,4%.

(Getty)

لقطات

مصر تزيد موازنة الدعم

أكد وزير المالية المصري، محمد معيط انه تمت زيادة موازنة الدعم والحماية الاجتماعية إلى 635,9 مليار جنيه في العام المالي الجديد 2025/2024، مقارنة بـ529,7 مليار جنيه في العام المالي الحالي، بمعدل نمو سنوي 20%. وأوضح معيط في بيان صادر، أمس الخميس، ان ذلك يعكس التزام الدولة باستمرار مساندة الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل في مسار الإصلاح الاقتصادي، موضحاً ان الحكومة تعمل على تخفيف الاعباء عن المواطنين في إطار سياسات التعامل مع تداعيات الأزمات العالمية، والإقليمية المتتالية وآثارها السلبية على الاقتصاد المصري، من خلال التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً.

تراجع مؤشر البورصة اليابانية

انخفض المؤشر نيكي الياباني أمس، بعدما أثر الارتفاع الكبير في عوائد السندات على أسهم شركات التكنولوجيا والعقارات، لكنه أفلت من تكبد خسائر أكبر في ظل تسارع وتيرة صعود قطاع البنوك المستفيد من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وأغلق المؤشر نيكي منخفضا 0,35 بالمائة إلى 39442,63 نقطة. وانخفض المؤشر إلى أدنى مستوى له عند 39065,31 نقطة في وقت سابق مهددا بالانزلاق دون الخط النفسي البالغ 39000 نقطة للمرة الأولى منذ نهاية الاسبوع الماضي. وحول المؤشر توبكس الأوسع نطاقا الخسائر إلى مكاسب وانهى التداولات مرتفعا 0,15 بالمائة، إذ عوض ارتفاع أسهم القيمة بمقدار 0,42 بالمائة خسائر أسهم النمو البالغة 0,13 بالمائة.

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات أمس الخميس أن صادرات كوريا الجنوبية ارتفعت بنسبة 21,6% على أساس سنوي في الأيام العشرة الأولى من أبريل بفضل الطلب العالمي القوي على أشباه الموصلات. وبلغت قيمة الصادرات 16,44 مليار دولار في الفترة من 1 إلى 10 إبريل/ نيسان، مقارنة بـ 13,52 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، وفقا للبيانات الصادرة عن دائرة الجمارك الكورية. وارتفعت الصادرات اليومية بنسبة 13,5% على أساس سنوي إلى 2,19 مليار دولار. وزادت الواردات بنسبة 5,8% على أساس سنوي إلى 18,4 مليار دولار خلال هذه الفترة، مما أدى إلى عجز تجاري قدره مليارا دولار. ظلت الصادرات تسير على مسار انتعاش قوي منذ أواخر العام الماضي بعد تراجع استمر لمدة عام.

أسواق النفط قلقة بسبب التوتر في الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال التعاملات أمس الخميس بعد أن زادت دولارا واحداً للبرميل في الجلسة السابقة في ظل تأهب المتعاملين لتفاقم أزمة الشرق الأوسط واحتمال انخراط إيران فيها. وإيران ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وفي التعاملات المبكرة أمس ارتفعت العقود الآجلة لخام بشكل طفيف إلى 90,53 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي أربعة سنتات إلى 86,25 دولارا للبرميل. وارتفع كلا العقدين أكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة بعد مقتل ثلاثة من أبناء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في غارة جوية إسرائيلية على غزة، ما أثار مخاوف من تعثر محادثات وقف إطلاق النار بين الجانبين. وقال يب جون رونغ من آي جي: «لا تزال الأسعار حساسة تجاه التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إذ يقوم المشاركون في السوق بتسعير مخاطر انقطاع الإمدادات إذا استمر التوتر لفترة أطول».

وأضاف أن الاتجاه التصاعدي للنفط قد يستمر إذ لا يزال الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط صعبا. وتترقب المنطقة احتمال تنفيذ إيران انتقاماً محتملاً في أعقاب غارة جوية يشتبه أنها إسرائيلية على القنصلية الإيرانية في سورية في بداية الشهر. وذكر تقرير لوكالة بلومبيرغ للأنباء أول من أمس الأربعاء أن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتقدون أن هجمات صاروخية كبرى أو بطائرات مسيرة من قبل إيران أو وكلائها ضد إسرائيل أصبحت وشيكة. وقالت وزارة الخارجية الأميركية أول من أمس إن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أبلغ وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب إسرائيل ضد أي تهديدات من إيران. وقال دانييل هينز المحلل في إيه.إن.زد: «أصبحت السوق تشعر بقلق متزايد من احتمال توسع الحرب بين إسرائيل وحماس في أنحاء الشرق الأوسط ما يعرض إمدادات النفط للخطر». ويترقب المتعاملون في سوق النفط أيضا تقرير سوق النفط المقرر أن يصدر عن وكالة الطاقة الدولية اليوم الجمعة. في غضون ذلك، توقعت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أمس الخميس طلباً قوياً على الوقود في أشهر الصيف وتمسكت، في تقرير صدر عنها، بتوقعاتها لنمو قوي نسبياً في الطلب العالمي على النفط في 2024

(رويترز)

دروس قاسية من لبنان

مصطفى عبد السلام

ما يحدث في لبنان وغيرها من الدول المفلسة والمتعثرة في سداد أعباء ديونها هو نتاج طبيعي لأي دولة تستسهل الاقتراض وتغترف منه بلا رقابة أو تضع خطط سداد واضحة، وتهدر المال العام، وينتشر فيها الفساد، وترتكب الطبقة الحاكمة كلّ جرائم المال العام وتهريب وغسل الأموال، وتغيب فيها الأجهزة الرقابية، أو تعجز، عن القيام بدورها، ويثق بها المواطن أكثر من اللازم في قرارات حكومته، ويرفع فيها القطاع المصرفي شعارات الشفافية والحوكمة رغم غوصه في الفساد والرشى والنهب المنظم، وتفضل تلك الدول الأموال الأجنبية الساخنة على الاستثمارات المباشرة. فمنذ اندلاع أسوأ أزمة مالية في 2019، تقف الحكومة اللبنانية عاجزة عن احتواء أخطر الأزمات التي تواجهها في العصر الحديث، وهي رد أموال المودعين.

أما الأزمة الثانية التي باتت عصية على الحلّ في لبنان فتتمثل في القفزات الصاروخية في أسعار كلّ شيء من سلع وخدمات، والذي تترجمه أرقام تضخم هي الأعلى في العالم، فمعدل التضخم للعام 2023 بلغ 221,3%، وهو ما يفوق دولاً تواجه أزمات مالية واقتصادية حادة وتهاوياً في عملاتها مثل فنزويلا والأرجنتين وتركيا ومصر وإيران.

هذا التضخم الجامح في لبنان يجعل من تكاليف الحياة والمعيشة عصية على الغالبية العظمى من المواطنين، كما يقذف بتلك الأغلبية في أتون الفقر المدقع ويعمق الأزمات المعيشية، بخاصة أنّ تضخم الغذاء فاق 208%.

ومن المتوقع أن تتضخم الأسعار في لبنان أكثر مع استمرار الحرب في غزة، وزيادة حدة المواجهات في جنوب لبنان، واضطرابات البحر الأحمر، وزيادة الأسعار عالمياً، بخاصة النفط.

أما الأزمة الثالثة التي تواجه النظام الحاكم في لبنان فهي استرداد الثقة بالقطاع المصرفي، التي انهارت عقب وضع البنوك يدها على أموال المودعين والكشف عن الخسائر الفادحة التي تعرضت لها.

هذه الأزمات الثلاث وغيرها دروس قاسية من لبنان الذي يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، وانخفاضا حادا في الناتج المحلي، وقفزة في البطالة والفقر والتضخم، وركودا حادا، وعلى الحكومات التي تفرط في الاقتراض وتعتبره الحل الأمثل لردم هوة الفجوات التمويلية، أو تنظر إلى الأموال الساخنة على أنها المنقذ لأزمات الاقتصاد، أن تتوقف كثيراً عند درس لبنان القاسي، والصعوبات الشديدة التي تواجهها الدولة اللبنانية للخروج من مأزق التعثر والأزمات المالية، وأن تدرك الحكومات أن الوقوع في فخ التعثر قد يترتب عليه إدخال الدولة كاملة في فوضى، ليست مالية واقتصادية بل سياسية أيضاً.

مال وناس

تكدّس الإغاثة خلف المعبر: لا تغيير في العيد

يتكدس عدد كبير من شاحنات الإغاثة خلف معبر رفح، ما أدى إلى حرمان قطاع غزة الجائع من أبسط متطلبات الحياة، من دون أن يتغيّر الحال في أيام العيد

القاهرة ـ **عادل صبري**

وصلت قوافل الإغاثة الإنسانية عبور الحدود المصرية في اتجاه قطاع غزة ولكن رغم ذلك فإنها لا تلبي احتياجات القطاع المحاصر. وعبرت 200 شاحنة، قبل ظهر الأربعاء، محملة بالمواد الغذائية والمساعدات الطبية، من بينها 6 عربات محملة بالوقود اللازم لتشغيل المستشفيات ومولدات الديزل ومعدات الطوارئ الخاصة بمنظمات الإغاثة الدولية. أكد مصدر بمعبر رفح البري لـ«العربي الجديد»، على سماح السلطات المصرية بدخول 34 مصابا فلسطينيا للعلاج بمستشفيات العريش والقاهرة، برافقهم 66 شخصاً من ذويهم. وفتح المعبر لدخول شاحنات الوقود والغذاء والمواد الطبية للعمل على إدخال المساعدات، بالتوازي مع تدفق المساعدات من معبر كرم أبو سالم. وأوضح المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن تشغيل المعبرين (رفح وكرم أبو سالم) خلال الأيام الثلاثة الماضية، ساهم في زيادة عدد الشاحنات التي تتدفق يوميا إلى 400 شاحنة، الاثنين، و340 الثلاثاء، مشيرا إلى بذل جهات الإغاثة الدولية جهودا مضنية مع الجانب الإسرائيلي لوقف أي اعتداءات عسكرية على منطقة رفح والمناطق الحدودية مع مصر، لضمان زيادة عدد الشاحنات التي تدخل إلى القطاع خلال أيام العيد. وأشار المصدر إلى تكدس كميات هائلة من المساعدات الإنسانية على الشاحنات التي تقف أمام معبري رفح وكرم أبو سالم، جنوب القطاع، بالإضافة إلى مئات الشاحنات الجاهزة للتحرك من مدينتي الشيخ زويد والعريش، والتي تنقل المواد الإغاثية من ميناء ومخازن مطار العريش، بالتنسيق بين الهلال الأحمر المصري والفلسطيني.

وخلال الأيام الماضية، أعلنت دول عدة منها قطر ومصر والأردن والإمارات إرسال مزيد من المساعدات الإنسانية لغزة. ووصلت إلى مدينة العريش في مصر، يوم السبت الماضي، طائرة تابعة للقوات المسلحة القطرية، تحمل 19 طنا من المساعدات، تتضمن سلالا غذائية، مقدمة من مؤسسة قطر الخيرية، تمهيدا لنقلها إلى غزة، ليبلغ بذلك مجموع طائرات المساعدات القطرية 90 منذ بداية العدوان. ونفذ الجيش الأردني الثلاثاء الماضي، أضخم عملية إنزال جوي على قطاع غزة بلغت 14 إنزالاً جوياً بمشاركة دولية واسعة، لمساعدات إنسانية تضمنت ملابس ومواد غذائية، إضافةً إلى الحلويات والعاب الأطفال، استهدفت مواقع في شمال وجنوب قطاع غزة وذلك مع حلول عيد الفطر. كما أعلنت قيادة العمليات المشتركة في وزارة الدفاع الإماراتية، أمس، تنفيذ عملية «طيور الخير» الإسقاط الجوي الـ31 للمساعدات الإنسانية والإغاثية وكسوة العيد على شمال قطاع غزة، من جانب ثان، أفاد مصدر مصري، أول من أمس، بدخول 314 شاحنة مساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، في أول أيام عيد الفطر. جاء ذلك وفق ما نقلت قناة «القاهرة الإخبارية» الخاصة المقربة من النظام، عن مصدر وصفته بالرفيع. والأحد الماضي، قال رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات (رسمية) ضياء رشوان، في بيان، إن بلاده قررت زيادة عدد شاحنات المساعدات الإنسانية لغزة عبر معبر رفح إلى 300 شاحنة يوميا، دون أن يوضح إن كانت المساعدات كلها مصرية أو تتبع لدول وجهات أخرى أيضا، كما لم يحدد عدد الشاحنات التي تدخل إلى غزة حاليا عبر رفح.

> مساعدات محدودة تدخل إلى القطاع بسبب تضييق الاحتلال

تضييق الاحتلال

أكد المصدر أن الإسرائيليين يضيقون على دخول المساعدات، بما يتطلب المزيد من دخول المساعدات عبر المعابر المختلفة المؤدية للقطاع مع ضرورة إشراف الدول المانحة للمساعدات على وصولها لمن يحتاجونها داخل القطاع، حيث يلجأ الإسرائيليون إلى حجب وصولها لمستحقيها داخل القطاع، ويشير إلى عرقلة دخول بعض المساعدات لمناطق محددة، لتواصل حصارها وتجويع المواطنين المقيمين في نطاقها الجغرافي.

زيادة التبرعات

في السياق ذاته، دعا أئمة المساجد جموع المصريين لزيادة التبرعات الإنسانية التي يقدمونها لإعانة أشقائهم في غزة، وشدد الأئمة في الدعاء بصلاة العيد لنصرة الشعب الفلسطيني، والحرص على عدم المغالاة في مظاهر الاحتفال بالعيد قبل أن يتوقف العدوان الإسرائيلي على غزة. وحرص العديد من الشباب على ارتداء الكوفية والملابس الفلسطينية لإظهار تضامنهم وشراء ما طرحته جمعيات فلسطينية من مشغولات يدوية وملابس توجه عوائد مبيعاتها لمساعدة الأهالي الذين يتعرضون لحملة إبادة جماعية داخل القطاع. ورصد التقرير الأسبوعي لمركز حلول بديلة بالجامعة الأميركية، بعنوان «مجاعة غزة مستمرة وإن انتهت الحرب»، تعرّض 90% من أطفال القطاع، دون 5 سنوات، لمشاكل نتيجة سوء التغذية وللعديد من الأمراض الأخرى التي تنتشر عادة بأوقات المجاعات، مثل الجفاف والإسهال، الذي أصيب به نحو 70% من المواطنين منذ بداية العدوان الوحشي الإسرائيلي على القطاع، في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأوضح التقرير الذي تشرف عليه نخبة من خبراء العلوم السياسية والاقتصاد بالجامعة، أن استمرار الحرب يحول دون وصول المساعدات الدولية بشكل مباشر إلى أهل غزة، مع انهيار البنية التحتية بداخل القطاع وبوقف قدرة منظمات الإغاثة على العمل للحد من آثار المجاعة. رصد التقرير تعرض ثلث الأراضي الزراعية في قطاع غزة للتخريب، وجاءت دير البلح الأكثر تضرراً، مبيناً أن غزة فقدت خمس الصوب الزراعية وثلث البنية التحتية لأنظمة الري التي كانت توفر المياه لري 53% من الخضروات والفاكهة. وأوضح التقرير أن المساعدات التي تدخل إلى القطاع تركز على الدقيق والزيوت النباتية التي لن تلبي حاجة الأطفال الضرورية من المغذيات الدقيقة، فتتضرر عملية نموهم وتفوت الفرصة الوحيدة لهم للاستفادة مما تحتاجه أجسامهم في هذه المرحلة العمرية، مشدداً على ضرورة توفير حصص غذائية متوازنة ومساعدات مالية قبل انتهاء الحرب وبعدها تزيد قدرة الأسر على شراء الغذاء، الذي وصلت معدلات ارتفاع أسعاره في غزة إلى 1000% للقمح، وإلى نسب متقاربة لجميع السلع.

انعدام الأمن الغذائي

وكشف تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة حول «البنية التحتية في غزة» صدر أخيرا، عن تسبب العدوان الإسرائيلي بأضرار في المباني والبنية التحتية الأساسية بغزة بقيمة 18,5 مليار دولار خلال الفترة من السابع من أكتوبر 2023 حتى نهاية يناير/ كانون الثاني 2024، بما يعادل 97% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معا عام 2022. وشكلت الأضرار بالمباني 72% من قيمة الخسائر، وتحملت البنية التحتية للخدمات العامة التي تشمل المياه والصحة والتعليم 19%، والتجارة والصناعة 9%، مع تسبب الدمار في إيجاد كميات هائلة من الحطام والأنقاض تقدر بنحو 26 مليون طن قد تحتاج إلى سنوات لإزالتها والتخلص منها. وأكد التقرير الأممي أن أكثر من نصف سكان غزة على حافة المجاعة، مع معاناة جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية، ووجود أكثر من مليون شخص بلا مأوى، وتعرض 75% من سكان القطاع للتهجير. ويعد الأطفال والنساء وكبار السن وذوو الإعاقة الأكثر تعرضا لآثار الكارثية المتراكمة على صحتهم البدنية والنفسية والعقلية، مع توقع أن يواجه الأطفال الأصغر سنا عواقب ستؤثر على نموهم وتطورهم البدني والنفسي طوال حياتهم. ويظهر التقرير تضرر أو تدمير 84% من المنشآت الصحية والمستشفيات، ونقص الكهرباء والمياه لتشغيل المتبقي منها، وعدم حصول السكان على الحد الأدنى من الرعاية الصحية أو الأدوية أو العلاج المنقذ للحياة، وتعرض نظام المياه والصرف الصحي للانهيار، حيث أصبح لا يوفر سوى أقل من 5% من خدماته السابقة للمنكوبين، وهو ما دفع السكان إلى الاعتماد على حصص مياه قليلة للغاية للبقاء على قيد الحياة، مع انهيار نظام التعليم الذي أبقى 100% من الأطفال خارج المدارس. وبيّن التقرير حجم التدمير الشامل لشبكات الكهرباء وأنظمة إنتاج الطاقة الشمسية، وانقطاع التيار الكهربائي بشكل شبه كامل منذ الأسبوع الأول للعدوان، مع تدمير أو تعطيل 92% من الطرق الرئيسية وتدهور البنية التحتية للاتصالات، وأصبح إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية للسكان صعبا للغاية.

شاحنات مساعدات تنتظر العبور الى غزة (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

انهيار المنظومة الاقتصادية

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تقرير صدر مؤخرًا انهيار المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة، خلال الربع الرابع من عام 2023، مقارنة بالربع المقابل في عام 2022. وأوضح الجهاز أن الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة انكمش بنسبة 81%، نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على فلسطين، في حين تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 19%. وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انخفاضا بنسبة 31% خلال الربع الرابع من عام 2023، مقارنة بالربع المناظر من العام قبل الماضي.

بروفايل

يؤكد مؤسس منظمة «وورلد سنترال كيتشن»، خوسيه أندريس، على «إطعام الناس مهما كلف الأمر». وتميز الخمسيني بمواهبه في مجال الطبخ، حيث اشتهر في الولايات المتحدة الأميركية التي يحمل جنسيتها

(Getty)

خوسيه أندريس

الرباط ـ **مصطفى قماس**

«نحاول القيام بالمستحيل .. الأمر يستحق القيام بالمستحيل من أجل إطعام سكان قطاع غزة». كان ذلك تصريح مؤسس منظمة «وورلد سنترال كيتشن» الخيرية، الشيف خوسيه أندريس، الذي أكد على «إطعام الناس مهما كلف الأمر»، قبل استهداف إسرائيل متطوعين في منظمة المطبخ المركزي العالمي (World Central Kitchen)، والذي أسفر عن مقتل سبعة منهم، كان يؤكد خوسيه أندريس «الوقت وقت العمل ولا للوعود الفارغة. يجب على العالم أن ينضم إلينا من أجل توفير مساعدة إنسانية يحتاجها الفلسطينيون». قبل أن ينخرط في هذه البرامج الإنسانية لمساعدة المحرومين، تميز الخمسيني بمواهبه في مجال الطبخ، حيث اشتهر في الولايات المتحدة التي يحمل جنسيتها بنشر وجبة «تاباس» الإسبانية، وهي عبارة عن أطباق صغيرة من الأصناف الساخنة وكذلك الباردة بها سبيط محمر أو زيتون أو جبن وهي معزّزة للوجبة الرئيسية.

لم يكتف الإسباني المنحدر من منطقة أستورياس، بالشهرة التي أغدقها عليه نجاحه في مجال المطعمة بالولايات المتحدة التي هاجر إليها في 1990، فقد أضفى مسحة إنسانية على عمله، حيث صرح للموقع الأميركي Eater: «أنا رأسمالي براغماتي، أريد أن أنجح، غير أن ذلك لن يتم على حساب أشخاص آخرين». يشير الكثيرون إلى نجاحه كرجل أعمال في الولايات المتحدة. فقد كان رائدا في إشاعة الأطباق الصغيرة المعروفة بـ«تاباس»، كما شيد سلسلة فنادق مع المصمم فيليب ستارك، وأطلق شاحنات الطعام من أجل إتاحة المطبخ الإسباني في الشارع. شهرته في مجال الطبخ، دفعته إلى إطلاق سلسلة مطاعم، ما أهله إلى الاحتفاء به من قبل ميشلان، كما صنفته مجلة «تايم» ضمن المائة شخصية الأكثر تأثيرا في العالم في 2012 و2018، بعد تدخلات منظمته الإنسانية في مناطق مثل هايتي وبورتو ريكو.

يقول خوسيه أندريس الذي كان يملك خمسين دولارا عندما حل في الولايات المتحدة، قبل أن يعمل في مطعم إسباني شهير بنيويورك: «عملت من أجل تحقيق طموحاتي والعمل على استفادة الآخرين منها». حرص على تعلم الإنكليزية قبل أن ينتقل بعد عامين إلى العاصمة واشنطن، حيث بنى شهرته فيها على أكلة «تاباس» الإسبانية، تلك شهرة بلغت جميع مناطق الولايات المتحدة الأميركية، بل إنه أضحى مؤلف كتب في الطبخ وحاضرا في العديد من البرامج التلفزية وحائزا العديد من الجوائز. بعود تاسيس المطبخ المركزي العالمي إلى عام 2010، بعد تأثره بمخلفات الزلزال الذي ضرب هايتي. فقد كان خوسيه أندريس يقضي عطلته بجزر كايمان، وقرر، بسرعة، طبخ الطعام للناجين. يقول عن المنظمة التي تدخلت في العديد من مناطق تعرضت لكوارث أو تعاني من نزاعات، إنها كانت ثمرة فكرة بسيطة توصل إليها بمعية زوجته باتترسيا: «عندما يجوع الناس، يجب إرسال طباخين اليوم قبل الغد». ولم يتردد خوسيه أندريس، الذي رشح في عام 2018 للفوز بجائزة نوبل للسلام، في أن يصبح متحدثا باسم المهاجرين في الولايات المتحدة في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب، حيث هاجم سياسته المناهضة للمهاجرين.

قرر الطباخ الخمسيني توفير دعم إنساني للمناطق المتضررة من الكوارث والنزاعات عبر توزيع الطعام على المحتاجين، غير أن تلك المساعدات لا تضم فقط الغذاء، بل توازيها برامج مستدامة في المناطق المتضررة. هرعت المنظمة إلى قطاع غزة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث شرعت في توزيع الطعام. فقد تمكنت من توزيع الوجبات، وأقامت ستين مطعما لتوفير وجبات للساكنة. وأضحى خوسيه أندريس في بؤرة الضوء بعد قتل إسرائيل متطوعين من منظمته، فقد راعه ما حدث ولم يتردد في القول عن الحرب الإسرائيلية على غزة إنها «تبدو حقا في هذه المرحلة حربا ضد الإنسانية في ذاتها».

«وورلد سنترال كيتشن» هي منظمة غير ربحية، مقرها أميركا، تعرّف نفسها على أنها الأولى في الخطوط الأمامية، خلال الكوارث الطبيعية والأوضاع الاستثنائية، من حيث كونها «أول المستجيبين لتقديم وجبات طازجة استجابة للأزمات الإنسانية والمناخية والمجتمعية». تأسست على يد خوسيه أندريس، ومهمتها، تقديم وجبات طازجة خلال الأزمات، بينما تعمل على بناء أنظمة غذائية مرنة مع حلول بقيادة محلية.

أخبار

تطوير الواجهة البحرية في سلطنة عُمان

تشهد العاصمة العُمانية مسقط مشروعاً تطويرياً موسعاً للواجهة البحرية بقيمة 1,3 مليار دولار، قامت بتصميمه شركة زها حديد للهندسة المعمارية. ومن المقرّر أن يبدأ العمل على المشروع في نهاية العام الجاري. وسيتضمن مشروع واجهة «الخوير داون تاون» البحرية في مسقط، وتبلغ مساحته 3,3 ملايين متر مربع، مجمعاً سكنياً، ومرسى، ومنطقة ثقافية، والعديد من الممرات، وحَرَماً وزارياً. ومن المتوقع أن تستوعب المنطقة أكثر من 60 ألف شخص عند اكتمالها؛ وفقاً لـ «سي أن أن» عربية. وأفاد المدير المساعد في شركة زها حديد للهندسة المعمارية، بارولو زيلي، أنّه أمضى عاماً واحداً تقريباً في وضع اللمسات الأخيرة على النموذج الذي قدمه إلى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني العُمانية. وقال إن الرؤية في الواقع تنطوي على إزالة جميع السيارات، والأسوار، وإنشاء حَرَم للوزارة يتمتع بالعديد من الوظائف التي يمكن أن تجذب العائلات والجيل الجديد».

قطر: إصدار 747 رخصة بناء في مارس

أظهرت بيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري إصدار 747 رخصة بناء خلال مارس/ آذار الماضي، بمختلف البلديات في الدولة، بارتفاع نسبته 8%، قياساً مع فبراير/شباط الماضي، الذي شهد إصدار 689 رخصة بناء. وأوضحت البيانات أنه عند مقارنة الرخص الصادرة خلال مارس 2024 مع الشهر السابق له، لوحظ هذا الارتفاع في بلديات الشيحانية 42%، والدوحة 26%، والوكرة والخور 20% لكل بلدية.

والريان 9%. في المقابل كان هناك انخفاض في بلديات الشمال 54%، أم صلال 26%، الظعاين 10%؛ وفقاً لوكالة الأنباء القطرية «قنا». وجاءت بلدية الريان في مقدمة البلديات من حيث عدد رخص البناء الصادرة إذ أصدرت 210 رخص، أي ما نسبته 28% من إجمالي الرخص الصادرة، في حين جاءت بلدية الدوحة في المرتبة الثانية بعدد 179 رخصة أي 24%، تليها بلدية الوكرة بعدد 120 رخصة أي 16%، ومن ثم بلدية الظعاين بعدد 111 رخصة أي 15%. وتوزعت بقية الرخص على بلديات الخور 55 رخصة 7%، وأم صلال 39 رخصة 5%، والشيحانية 27 رخصة 4%، والشمال 6 رخص 1%.

الأردن: حملات تفتيش على قطاع التعدين

وجّه رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن المهندس زياد السعايدة، كوادر الهيئة بالاستمرار في حملات التفتيش المكثّفة على قطاع التعدين، بما في ذلك مقالع البازلت العاملة في مختلف مناطق المملكة. وتهدف الحملات، بحسب بيان للهيئة أمس، للتأكد من التزام العاملين في القطاع بالحصول على الرخص والتصاريح اللازمة لممارسة النشاط خلال عطلة عيد الفطر. وأكد السعايدة، ضرورة تكثيف حملات التدقيق على الشاحنات المحملة بالمواد الخام للتأكد من أن حمولتها من مواقع مرخصة. وأشاد بالجهود المبذولة من قبل كوادر الهيئة بالتعاون مع الجهات الأمنية والمحافظات المعنية لتعزيز الدور الرقابي على القطاع، وإزالة الاعتداء وحجز الآلية المستخدمة في الموقع المخالف والتحفظ عليها.

تعاون

منطقة التجارة الحرة تعزز الاستثمارات بين تركيا والخليج

يرى خبراء اقتصاد أن منطقة التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، قد تشكل في المستقبل احد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية

مسقط ـ **كريم رمضان**

توشك العلاقات الخليجية التركية على دخول مرحلة جديدة «استراتيجية» مع سعي الطرفين إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بقيمة 2,4 تريليون دولار، وذلك بعد توقيع اتفاقية إطلاق المفاوضات في هذا الإطار بين الجانبين. ومن المتوقع أن تشمل الاتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات، بالإضافة إلى تسهيل الاستثمارات، مما يجعلها واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم، وفقا للأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي.

خطة عمل مشتركة

في إطار استئناف الحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا، اعتُمدت خطة العمل المشتركة بين الجانبين للفترة (2023-2027) في مارس/آذار 2023 كجزء من التزام الجانبين بتعميق العلاقات الثنائية وتوسيع نطاق التعاون. وجاءت اتفاقية المفاوضات التي وقعت في 21 مارس/آذار بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة الأولى لمجلس التعاون الخليجي في عام 2024 بعد صفقتين وقعتهما دول المجلس مع كل من كوريا الجنوبية وباكستان خلال العام 2023، في إطار تعزيز علاقات الاستثمار والتجارة مع الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين في آسيا. وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن حجم التبادل التجاري بين دول الخليج وتركيا بلغ خلال العام الماضي، أكثر من 26 مليار دولار، تصدرته دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 19 مليار دولار، تليها السعودية بواقع 5,6 مليارات دولار، ثم سلطنة عُمان بنحو 1,4 مليار دولار، وقطر بنحو 1,33 مليار دولار ثم الكويت بنحو 791,6 مليون دولار، بينما جاءت البحرين في المركز السادس بنحو 577,6 مليون دولار. وإزاء ذلك، تصنف دول الخليج العربي الست على أنها ثالث أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في السوق التركية بعد كل من بريطانيا وهولندا، بحسب أرقام وزارة الاقتصاد التركية.

مشاريع ضخمة

يؤكد الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن منطقة التجارة الحرة بين تركيا ودول الخليج العربية من المشاريع العالمية الضخمة التي لن تكون لها نتائج إيجابية كبيرة على الدول الخليجية وتركيا فقط، بل على الاقتصاد العالمي ككل، لما له من فوائد متبادلة عبر التصدير والاستيراد أو تبادل السلع والمنتجات التي تتميز بها الدول الخليجية وتركيا. ويضيف عايش أن الحجم السكاني الكبير لتركيا ودول الخليج، والذي يتجاوز 140 مليون نسمة، يعني أن منطقة التجارة الحرة بين الجانبين ستشكل إحدى الدعامات الاقتصادية في المستقبل وربما تشكل أحد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية مع نتائجها السياسية والاستثمارية والتجارية وتأثيراتها على معدلات نمو الاقتصاد العالمي وعلى الأسواق العالمية الأخرى. من جانب آخر، يلفت عايش إلى أن هذه المنطقة التجارية الحرة من شأنها أن تفتح الآفاق أيضا لتعزيز العلاقات بين دول ما يسمى بالعالم التركي في آسيا الوسطى والدول الخليجية، مشيراً إلى أن هذه العلاقات تشهد تطويرا عبر إقامة شراكات اقتصادية، وستضيف لها المنطقة التجارية الحرة بعدا إضافيا.

تركيا تسعى الى زيادة تصدير منتجاتها الى دول الخليج (Getty)

أسواق

تجار الجزائر ضمن قائمة ضحايا الغلاء

الجزائر ـ **حمزة كحال**

اتسعت دائرة المتضررين من غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في الجزائر، لتمس التجار في مختلف حلقات السلسلة التجارية، إذ وجدوا أنفسهم بين مطرقة القفزات التي شهدتها أسعار مختلف المواد الغذائية، وسندان مراجعة هوامش الربح من أجل تفادي كساد سلعهم وركود نشاطهم التجاري، ما قلص الفجوة بين أرباحهم ومصاريفهم. وأكد شهر رمضان لسنة 2024، لتجار الجزائر أنهم دخلوا قائمة «ضحايا غلاء الأسعار والمعيشة» على الحاد لأرباحهم في شهر الصيام، الذي يتميز عادة بإنفاق مضاعف للأسر، ما يقفز بأرباح التجار خاصة تجار اللحوم الحمراء والبيضاء ارتفاعا كبيرا، ما ضاعف من المتاعب المعيشية بالنسبة لغالبية الجزائريين، ويتقاذف المزارعون والمنتجون التهم مع التجار حول أسباب هذا الارتفاع، على الرغم من نداءات وجهتها عدة أطراف مدنية ورسمية إلى التجار لـ«الرأفة بالمواطنين»، في وقت تعيش فيه العملة الجزائرية «الدينار» تهاويا تاريخيا، بعدما لامست عتبة 135 دينارا للدولار. في شارع «المنظر الجميل» بأعالي العاصمة الجزائرية، المشهور بتجار المواد الغذائية بالجملة، دقت ساعة مراجعة الدفاتر والفواتير، والحال لا يبدو مفرحا للكثير بل لجل التجار، الذين أجمعوا على تهاوي أرباحهم بسبب الغلاء الذي عصف بالمواد المنتجة محليا أو المستوردة. يقول تاجر الجملة زيان محمد الأمين إن «الأرباح تراجعت وانخفض إقبال تجار التجزئة على التبضع»، مضيفا: «لاحظنا أن زبائننا تراجع إقبالهم فمنهم من يأتي مرة في الأسبوع لتموين محله، واللافت أيضا أن حتى ما يقتنيه تجار التجزئة تقلص جدا، حيث باتوا يفضلون اقتناء الضروريات كزيوت المائدة والعجائن والطحين والأجبان العادية، فيما تراجع الإقبال على السلع الأخرى كالأجبان المستوردة والصلصات والشوكولاتة وغيرها لأسعارها المرتفعة». وأكد نفس التاجر لـ «العربي الجديد» أن «تقليص هوامش الربح بات كبرة ثلج، نحن كتجار جملة خفضنا فوائدنا حتى نسمح لتاجر التجزئة ببيع سلعته وكسب بعض الدنانير في المنتج الواحد فمثلا في العجائن لا تتعدى الفائدة متوسط 8 إلى 10 دنانير في الكيلوغرام الواحد، وهذا ضئيل الصيام، لكنه معيار للقياس فقط، وعلى المدى الطويل تهاوت الأرباح السنوية السنة الماضية، والمنتظر أن تتراجع أكثر هذه السنة». ويوضح الجزائري لـ «العربي الجديد» أنه «اضطر إلى تقليص هوامش الربح سواء أسعار اللحوم الحمراء أو البيضاء، حيث باتت نسبة الفائدة ضئيلة جدا في الكيلوغرام الواحد، وذلك حتى لا يخسر زبائنه من جهة، ولا تبقى اللحوم مكدسة في غرفة التبريد. وتابع بوثلجة قائلا: «في العادة يوزع ممونو محلات الجزارة يوميا اللحوم الحمراء والبيضاء إلا أنه أمام تراجع المبيعات بسبب الغلاء أصبحوا يوزعون كل يومين أو أكثر، بسبب بطء نفاد السلع المعروضة».

ومنذ أشهر، تشهد أسعار الخضروات واللحوم والمواد الغذائية واسعة الاستهلاك ارتفاعا كبيرا، ما ضاعف من المتاعب المعيشية بالنسبة لغالبية الجزائريين، ويتقاذف المزارعون والمنتجون التهم مع التجار حول أسباب هذا الارتفاع، على الرغم من نداءات وجهتها عدة أطراف مدنية ورسمية إلى التجار لـ«الرأفة بالمواطنين»، في وقت تعيش فيه العملة الجزائرية «الدينار» تهاويا تاريخيا، بعدما لامست عتبة 135 دينارا للدولار. في شارع «المنظر الجميل» بأعالي العاصمة الجزائرية، المشهور بتجار المواد الغذائية بالجملة، دقت ساعة مراجعة الدفاتر والفواتير، والحال لا يبدو مفرحا للكثير بل لجل التجار، الذين أجمعوا على تهاوي أرباحهم بسبب الغلاء الذي عصف بالمواد المنتجة محليا أو المستوردة. يقول تاجر الجملة زيان محمد الأمين إن «الأرباح تراجعت وانخفض إقبال تجار التجزئة على التبضع»، مضيفا: «لاحظنا أن زبائننا تراجع إقبالهم فمنهم من يأتي مرة في الأسبوع لتموين محله، واللافت أيضا أن حتى ما يقتنيه تجار التجزئة تقلص جدا، حيث باتوا يفضلون اقتناء الضروريات كزيوت المائدة والعجائن والطحين والأجبان العادية، فيما تراجع الإقبال على السلع الأخرى كالأجبان المستوردة والصلصات والشوكولاتة وغيرها لأسعارها المرتفعة». وأكد نفس التاجر لـ «العربي الجديد» أن «تقليص هوامش الربح بات كبرة ثلج، نحن كتجار جملة خفضنا فوائدنا حتى نسمح لتاجر التجزئة ببيع سلعته وكسب بعض الدنانير في المنتج الواحد فمثلا في العجائن لا تتعدى الفائدة متوسط 8 إلى 10 دنانير في الكيلوغرام الواحد، وهذا ضئيل إذا احتسبنا مصاريف الإيجار والكهرباء وعمال الشحن والتفريغ والضرائب وغيرها من المصاريف، ونحن نتخوف من مستقبلنا كمواطنين أولا ثم كتجار ثانيا». ويعيش تجار الجزائر تحت ضغط كبير منذ أشهر، بسبب ندرة بعض المواد وسعة الاستهلاك، أرجعتها الحكومة للمضاربة واحتكار تجار للسلع بهدف القفز بأسعارها، ما دفع بوزارة التجارة لعرض قانون يجرم المضاربة ويعاقب عليها بـ 30 سنة سجنا.

وإلى ذلك، أكد رئيس الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين حزاب بن شهرة أن «التجار اليوم يعيشون ضغطا غير مسبوق، في العادة هم المتهم الأول وراء كل زيادة تمس الأسعار، لكنهم الآن الأكثر حرصا على كبح قفزات الأسعار، من خلال تخفيض هوامش الربح، ما قد يساعد على استقرار القدرة الشرائية للمواطن». وأضاف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد» أن «الحكومة مطالبة بالتدخل الآن لكبح غلاء المعيشة وإنقاذ نشاط التجار، بمراقبة الأسواق وحمايتها من المضاربين مع مراجعة الضرائب في مقدمتها الضريبة على القيمة المضافة التي تبلغ 19 بالمائة». وقال: «التجار تهاوت أرباحهم، هم أيضا لهم عائلات يعيلونها».

تقرير

يواجه الاقتصاد الإسرائيلي المأزوم تحدياً جديداً يعمّق مشكلاته، إذ مع إعلان تركيا حظر تصدير عشرات المنتجات إلى الاحتلال، تسود المخاوف على قطاع البناء والتشييد الحيوي، وكذا توافر المواد الغذائية وسلع أساسية في الأسواق

المقاطعة التركية لإسرائيل

اقتصاد الاحتلال يواجه الشح وارتفاع الأسعار

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بعد تأثره سلبا بأسعار الفائدة ونقص العمالة وكلفة الحرب الباهظة والخسائر الفادحة للأنشطة طوال 6 شهور، سيتعين على الاقتصاد الإسرائيلي أن يتكيف مع خسارة أحد موردية الرئيسيين للمواد الخام، إذ على خلفية الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال في غزة، حد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من تصدير مواد أساسية لقطاع البناء والتشييد منها الإسمنت إلى إسرائيل، وكذا الطوب والزجاج والحديد وغيرها. وهذه ليست النهاية، الطماطم التركية توقفت أيضًا عن الوصول، والخوف لدى الاحتلال هو أن تمتد المقاطعة إلى منتجات أخرى في الصناعات الغذائية، وفقًا لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي. ويكشف القلق الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي عن ارتفاع الأسعار في أعقاب حظر البضائع الذي فرضته تركيا على إسرائيل، الأمر الذي سيزيد من تكلفة المعيشة، خاصة أن المقاطعة التركية تطاول تصدير العديد من المنتجات إلى إسرائيل، وبالتالي سيضطر المستوردون إلى استيراد البضائع من مصادر بديلة ولكن بتكاليف أعلى ستنتقل في النهاية إلى المستهلكين، وفقًا للموقع ذاته. ومن بين المنتجات التي قررت تركيا الحد من تصديرها إلى إسرائيل: الإسمنت والطوب والمواد العازلة للبناء والكلنكر المستخدم في صناعة الإسمنت والزجاج والحديد والألمنيوم والأنابيب الفولاذية والبلاستيكية والكابلات الكهربائية واللوحات الكهربائية وغيرها. هذه مجموعة من المنتجات التي سيؤثر تقييد تصديرها إلى إسرائيل بشكل رئيسي على صناعة البناء، التي تترنح بالفعل بسبب الانخفاض الحاد في نطاق نشاطها منذ بداية الحرب بسبب عدم توفر العمال. يأتي ذلك بعدما أعلن وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أن بلاده قررت اتخاذ خطوات ضد إسرائيل بسبب قرار الاحتلال عدم السماح لتركيا إسقاط المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بالمظلات.

وقال فيدان «للمرة الأولى في التاريخ يدين العالم كله إسرائيل. لقد أبلغنا اليوم أن إسرائيل رفضت طلبنا بإدخال المساعدات بالمظلات إلى قطاع غزة. وقد وافق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على خطوات جديدة سنعلن عنها قريبا. وستستمر هذه الخطوات حتى تعلن إسرائيل وقف إطلاق النار وتسمح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة دون عوائق». وأعلنت وزارة التجارة التركية عن قائمة تضم 54 منتجًا محظورا تصديره إلى إسرائيل. وشرح موقع غلوبس الإسرائيلي أنه منذ أسبوع ونصف، تقوم الحكومة التركية بتأخير أو عدم الموافقة على تصدير الشحنات من تركيا إلى إسرائيل، ويقول الوكلاء الذين يعملون مع المستوردين الإسرائيليين إن مصدر التأخير هو الحكومة، ومن غير المعروف إلى متى سيستمر الوضع. وكشفت «غلوبس» أيضًا أن الخطوط الجوية التركية، التي كانت تسير حتى 7 أكتوبر/ تشرين الأول عشر رحلات يوميًا على خط تل أبيب-إسطنبول، قررت عدم العودة إلى إسرائيل حتى مارس/آذار 2025. ويعتبر تحرك تركيا للحد من تصدير البضائع والسلع إلى إسرائيل، بحسب «كالكاليست»، غير عادي. وشهدت العلاقات بين إسرائيل وتركيا العديد من الأزمات والاضطرابات في العقدين الأخيرين، لكن حتى الأزمة الحالية، حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على فصل العلاقات السياسية، التي كثيرا ما تنقطع، عن العلاقات التجارية بين البلدين، والتي تظل مستقرة. عند اندلاع الحرب على غزة، صعد أردوغان من خطابه ضد إسرائيل، في حين اتهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب. بعد اندلاع الحرب، وعندما كثف أردوغان تصريحاته ضد إسرائيل، نشر موقع كالكاليست عن مخاوف رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يتاجرون مع تركيا من أن أردوغان، على عكس الأزمات السياسية السابقة، سيضع تحركاته ضد إسرائيل بما يطاول العلاقات التجارية. وقد يكون للمقاطعة التركية أيضًا تأثير على صناعة المواد الغذائية في جانب الغلاقات. وبحسب إيلان شيفا، الرئيس التنفيذي والمالك المسيطر لشركة بيع الخضار بالجملة «بيشوري ساد»، فقد أوقف موردو الخضار الأتراك منذ الأسبوع الماضي تصدير الطماطم إلى إسرائيل لأسباب سياسية، والبديل هو الاستيراد من الأردن بسعر أقل ولكن أيضًا بجودة أقل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الشركات المصنعة للأغذية وبعض سلاسل التسويق التي تمتلك علامة تجارية خاصة، تستورد منتجات من تركيا، بما في ذلك مستحضرات التجميل والمعكرونة والبسكويت والواح الشوكولاتة والفواكه المجففة. وفي حال توقف تصدير هذه المنتجات، سيكون من الممكن إيجاد بدائل لها في إسرائيل أو عن طريق الاستيراد من دول أخرى، ولكن بتكاليف شحن أعلى، وفقًا لـ «كالكاليست».

وفوقًا لموقع غلوبس فإن المستوردين الإسرائيليين بدأوا يوم الثلاثاء، بفحص طرق الاستيراد غير المباشرة للسلع التركية. أحد الخيارات الرئيسية الموجودة هو التسليم إلى موانئ في سلوفينيا، ومن هناك إلى إسرائيل. ويدرس الإسرائيليون الخيار السلوفيني لأن قبرص الأقرب لا تعمل مع تركيا بسبب علاقاتها المضطربة من ناحية أخرى، تعتبر الجمارك في سلوفينيا سهلة في تنفيذ المعاملات. وقد يؤدي هذا الإجراء إلى مضاعفة تكاليف الشحن، كذا سيستغرق الشحن عبر سلوفينيا ثلاثة أسابيع، فيما لا يتعدى من تركيا بضعة أيام فقط.

وفي عام 2023، بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا 4,6 مليارات دولار، أي أقل بنحو 20% من حجم الواردات من تركيا في عام 2022. معظم المنتجات المستوردة من تركيا هي منتجات معدنية، وتشكل نحوا ربع إجمالي الواردات من تركيا. وفي العام نفسه، حدث انخفاض في حجم واردات الإسمنت من تركيا إلى إسرائيل وبلغت ما يقارب 355 مليون دولار، بانخفاض يقارب 30% مقارنة بالحجم في عام 2022.

يتم استيراد معظم الإسمنت التركي من قبل شركة Cement، وهي شركة تابعة لشركة Israel Shipyards، التي أحد مالكيها المسيطرين هو رجل الأعمال شلومي فوغل، الذي يعتبر من المقربين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. في العام الماضي، بينما كان نتنياهو يروج بحماس للتعديلات القضائية، دعا فوغل مجموعة من رجال الأعمال للقاء رئيس الوزراء الذي طلب نقل رسائل مطمئنة إليهم نظرا لخوفهم من أن تؤدي الخطوة المتطرفة التي كان يروج لها إلى نتائج قاتلة على الاقتصاد الإسرائيلي، وفق «كالكاليست». وأصبح استيراد الإسمنت من تركيا في العقد الأخير أحد رموز إدمان إسرائيل على المنتجات التركية الرخيصة. وقد احتفظت الشركة المصنعة المحلية «نيشر» بسلطة احتكارية لسنوات عديدة في السوق الإسرائيلية ورفعت أسعار المورد الأساسي لصناعات البناء والبنية التحتية. وفي أعقاب المقاطعة التركية، هناك خوف في الاقتصاد الإسرائيلي من أن تحركات أردوغان سوف تتصاعد، وستحد الدول الأخرى من تجارتها مع إسرائيل كجزء من الضغوط الدولية لإنهاء الحرب في غزة.

وبعيداً عن تقييد تصدير البضائع من تركيا، أصبح من الواضح أمس أن الخطوط الجوية التركية ستعلق أيضاً عودة عملياتها في إسرائيل لمدة عام تقريباً، بعد أن أوقفت رحلاتها إلى إسرائيل في بداية الحرب. وفيما يتعلق بالمواد الخام لصناعة البناء في إسرائيل، يشرح «كالكاليست» أنه بعد الحظر على المنتجات القادمة من تركيا، سيكون هناك اضطرابات وتأخير في العرض، وارتفاع الأسعار بنسبة 5 إلى 10%، ما يؤثر في تكاليف البناء.

وقدّر إيلي كوهين، رئيس اتحاد البناء والمستهلك التابع لجمعية المصنعين الإسرائيليين، وفق «كالكاليست»، بأنه سيكون هناك نقص في المواد الخام على المدى القريب، على سبيل المثال الألومنيوم والصلب والإسمنت، وكذلك في مواد مثل السيراميك والزجاج. ويعتقد أنه سيجري سد النقص عن طريق الواردات من الصين والهند وكوريا واليونان.

وتواجه السوق الإسرائيلية المقاطعة التركية في وقت تتأثر فيه صناعة العقارات بارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض مبيعات الشقق، إضافة إلى النقص الحاد في العمالة الذي يجعل مواقع البناء تعمل بإنتاج جزئي فقط. وقال مسؤول كبير في صناعة الإسمنت «إذا لم نصل بعد إلى نقطة التخفيض، حيث ما زلت أرى عددًا من المخاطر الصعودية للتضخم».

تعتمد إسرائيل على الخضار المستوردة من تركيا (الأكسي رونزفيلد/Getty)

> يتخوف الاحتلال من خطوات حظر مماثلة قد تقوم بها دول أخرى

تراجع عقاري كبير

قال رئيس اتحاد المصنعيين الإسرائيليين، رون تومر، لموقع «كالكاليست» إنّ «الآثار يستولون بالفعل على صناعة الطلب، ولم يبق في إسرائيل سوى مصنعين للطلب ومصنع واحد للإسمنت». وشرح الموقع أن صناعة البناء الإسرائيلية أتسمت بانخفاض حجم نشاطها بنسبة 40 في المائة في العام الماضي، وأن ذلك أثر بشكل واضح أيضا في إنتاج الإسمنت، وكذا على توافر المواد والأسعار التي من المرجح أن ترتفع أكثر بسبب الحظر التركي.

رؤية

عن معركة خفض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى

احمد ذكر الله

منذ ما يقارب عامين ونصف عام تقريبا، عمدت معظم البنوك المركزية حول العالم إلى سياسات رفع سعر الفائدة لمواجهة تسونامي معدلات التضخم المرتفعة، الناجمة عن تلال الأموال التي حقنتها الحكومات في الشرايين الاقتصادية خلال محاولاتها تقليص الأضرار الناجمة عن تداعيات فيروس كورونا. وخلال تلك الفترة، تبارت البنوك المركزية الكبرى في رفع سعر الفائدة وتطبيق العديد من أدوات السياسة النقدية الأخرى، ومن بينها رفع نسب الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، واستخدام أدوات السوق المفتوحة، ووضع بعض القيود على البطاقات الائتمانية المخصصة للقروض الاستهلاكية وغيرها من الأدوات التي راهنت عليها من أجل كبح جماح التضخم.

ومنذ مارس/آذار 2022، رفع بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة 11 مرة، في محاولة لترويض التضخم الذي سجل قمة 41 عاما، في يونيو/حزيران 2022، عند 9,1%، قبل أن يتباطأ لاحقا قرب 3,7%. ورفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة عشر مرات على التوالي، بدأت منذ تموز/يوليو 2022. وتبع أكبر بنكين مركزيين في العالم البنوك المركزية في إنكلترا واليابان والصين وسويسرا وغيرها.

وعلى الرغم من كل هذه الارتفاعات وطول الفترة الزمنية وبوادر الركود التي ضربت بعض الدول الكبرى ومؤشرات اقتراب الركود لدول أخرى، إلا أن الخلافات بين مسؤولي البنوك المركزية حول التوقيت المناسب لبدء مرحلة التيسير النقدي وخفض سعر الفائدة ما زالت هي السمة الأبرز خلال الفترة الحالية.

فبينما تشير بعض المؤشرات إلى أن البنوك المركزية الأوروبية قد تبدأ هذه المرحلة قريبا، تتوالى التحذيرات القادمة من المتخصصين الأميركان بعدم التسرع في خفض الفائدة، خاصة في ظل عدم الوصول إلى معدلات التضخم المستهدفة، حيث انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2,6% في فبراير/شباط من 2,8% في يناير/ كانون الثاني، ما يظهر استمرار التقدم نحو هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%.

ومع ذلك، فإن الرقم الأساسي الذي لا يشمل الطاقة والغذاء والكحول والتبغ ثبت عند 3,1%، هو الأمر الذي اعتبره الأوروبيون تطوراً إيجابياً مع الاختلاف حول كونه كافياً لتحديد موعد الخفض الأول لأسعار الفائدة.

وتستمر المباراة النظرية بين المتخصصين في البنوك المركزية الكبرى حول الموعد المناسب لخفض الفائدة، في الوقت الذي تترقب فيه الشركات حول العالم قرارات البنوك المركزية، لا سيما في ظل حالة التباطؤ في المبيعات والنمو خلال العامين الماضيين والتعويل على بداية التيسير النقدي كخطوة منتظرة لتعويض خسائر المرحلة السابقة. وطبقا لبيانات شركة المعلومات الاقتصادية العالمية التابعة لمجموعة «إيكونوميست»، فإن الصين واليابان لا تزالان تمثلان حالة من الاستثناء، في دورة التشديد النقدي العالمية، إذ إن أسعار الفائدة في بكين بدأت في التراجع قليلاً، لأن الصين تشهد حالة استثنائية من تراجع التضخم، كما أن بنك اليابان المركزي لا يزال يطبق الفائدة السلبية، وتتوقع المؤسسة أيضًا أن يخرج بنك اليابان من سياسة أسعار الفائدة السلبية في الربع الثاني من العام الجاري.

خلاف عميق على بداية التيسير النقدي

الحقيقة أن الخلاف العميق في تقديرات الموقف المتعلقة بموعد بداية خفض سعر الفائدة ليست كما يبدو ظاهريا بين فريقين أحدهما أوروبي والآخر أميركي، بل حتى داخل البنك المركزي الواحد يوجد العديد من الاختلاف في التوجهات، وعلى سبيل المثال، وفي مطلع العام الحالي، قال مارتينش كازاكس عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي، وهو محافظ البنك المركزي في لاتفيا، إن «المركزي سيبدأ في خفض الفائدة عندما يرى أننا بدأنا بشكل مستمر وكبير في تحقيق هدفنا»، مضيفا «يمكنني القول بوضوح أن التوقعات بخفض أسعار الفائدة خلال الربيع أو بداية الصيف، من وجهة نظري، هي توقعات لا تتفق حقيقة مع السيناريو الكلي الذي لدينا». وحذر، من أنه سيكون من الخطأ المراهنة على خفض البنك أسعار الفائدة في النصف الأول من العام المقبل. وفي نفس التوجه، أشار العضو في مجلس إدارة المركزي الأوروبي روبرت هولتسمان إلى أن قيام البنك بخفض أسعار الفائدة خلال العام الجاري خطوة غير مضمونة، وقد لا تتم قبل نهاية عام 2024 وسط استمرار المخاطر المتعلقة بالتضخم، وشدد على أن التباطؤ الأخير في التضخم يرجع إلى عوامل خاصة مثل التأثيرات الأساسية في أسعار الطاقة، ولا ينبغي أن يؤخذ كإشارة نهائية نحو الوصول إلى المعدلات المستهدفة للتضخم عند 2%.

وفي اتجاه معاكس، ذكر عضو مجلس إدارة المركزي الأوروبي أولي رين، منذ أيام قليلة، أن تقييمه الخاص هو أنه بناءً على التوقعات الحالية، فإن مخاطر السيطرة على التضخم التي قد تنتج عن خفض الفائدة في وقت سابق لأوانه تراجعت بشكل كبير. وبشكل منفصل، ذكر محافظ البنك المركزي الفرنسي فيليروي دي جالو أنه من المرجح أن يخفض البنك المركزي الأوروبي الفائدة في الربيع، أي بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران المقبلين.

وامتدت الخلافات الداخلية أيضاً إلى بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي، حيث صرحت عضو مجلس الإدارة ميشيل بومان، الجمعة 5 إبريل/ نيسان الجاري، بأنه من المحتمل أن ترتفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، بدلاً من التخفيضات التي أشار زملاؤها المسؤولون إلى أنها محتملة والتي تتوقعها السوق، وأكدت أن صناع السياسات بحاجة إلى توخي الحذر حتى لا يقوموا بتخفيف السياسة بسرعة كبيرة، وأن نتيجتها المرجحة في الغالب تظل هي أنه «سيصبح من المناسب في النهاية خفض أسعار الفائدة». على الرغم من أنها أشارت إلى «أننا لم نصل بعد إلى نقطة التخفيض، حيث ما زلت أرى عددًا من المخاطر الصعودية للتضخم».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لماذا يهرب الأثرياء من أميركا؟

تتزايد هجرة أثرياء أميركا للخارج والبحث عن جواز سفر آخر وسط مطاردة الضرائب لأرباحهم وارتفاع الجريمة في بلد بات التفاوت الطبقي يتفاقم فيه ويرفع من الخبث الاجتماعي

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يعد جواز السفر الأميركي واحدًا من أقوى جوازات السفر ويسمح لحامله بالسفر بدون تأشيرة إلى أكثر من 180 وجهة، لكن حرية السفر هذه ليست مضمونة، حيث منعت بعض الدول دخول بعض حملة الجواز في فترة جائحة كورونا.

وتقول «بارنترز أند هاي»، كان الوباء هو المناسبة الأولى التي تشهد فيها أميركا زيادة كبيرة في الاهتمام بجواز سفر ثان من قبل الأميركيين. وتقول شركة المحاماة الأميركية المتخصصة في الهجرة والإقامة «كان لدينا عملاء لديهم طائرات خاصة لم يتمكنوا من الهبوط بها في بعض الدول، وآخرون لديهم منازل لقضاء العطلات لم يتمكنوا من العودة إليها». وتضيف «أدرك العديد من الأميركيين أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الثري للبحث عن جواز آخر غير الجواز الأميركي وهي: تزايد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يجعل الحصول على جنسية دولة أخرى، وخاصة تلك التي تعتبر أكثر حيادية أو محايدة سياسيا، يوفر خيارًا احتياطيًا أو بديلاً قيماً. أما العامل الآخر، فهو السفر بغرض العمل، والذي يمكن أن يكون أكثر أمانًا وأقل وضوحًا باستخدام جواز سفر غير أميركي في العديد من البلدان التي تركيا تطاول تصدير العديد من المنتجات إلى إسرائيل، وبالتالي سيضطر المستوردون إلى استيراد البضائع من مصادر بديلة ولكن بتكاليف أعلى ستنتقل في النهاية إلى المستهلكين، وفقًا للموقع ذاته. ومن بين المنتجات التي قررت تركيا الحد من تصديرها إلى إسرائيل: الإسمنت والطوب والمواد العازلة للبناء والكلنكر المستخدم في صناعة الإسمنت والزجاج والحديد والألمنيوم والأنابيب الفولاذية والبلاستيكية والكابلات الكهربائية واللوحات الكهربائية وغيرها. هذه مجموعة من المنتجات التي سيؤثر تقييد تصديرها إلى إسرائيل بشكل رئيسي على صناعة البناء، التي تترنح بالفعل بسبب الانخفاض الحاد في نطاق نشاطها منذ بداية الحرب بسبب عدم توفر العمال. يأتي ذلك بعدما أعلن وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أن بلاده قررت اتخاذ خطوات ضد إسرائيل بسبب قرار الاحتلال عدم السماح لتركيا إسقاط المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بالمظلات.

وقال فيدان «للمرة الأولى في التاريخ يدين العالم كله إسرائيل. لقد أبلغنا اليوم أن إسرائيل رفضت طلبنا بإدخال المساعدات بالمظلات إلى قطاع غزة. وقد وافق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على خطوات جديدة سنعلن عنها قريبا. وستستمر هذه الخطوات حتى تعلن إسرائيل وقف إطلاق النار وتسمح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة دون عوائق». وأعلنت وزارة التجارة التركية عن قائمة تضم 54 منتجًا محظورا تصديره إلى إسرائيل. وشرح موقع غلوبس الإسرائيلي أنه منذ أسبوع ونصف، تقوم الحكومة التركية بتأخير أو عدم الموافقة على تصدير الشحنات من تركيا إلى إسرائيل، ويقول الوكلاء الذين يعملون مع المستوردين الإسرائيليين إن مصدر التأخير هو الحكومة، ومن غير المعروف إلى متى سيستمر الوضع. وكشفت «غلوبس» أيضًا أن الخطوط الجوية التركية، التي كانت تسير حتى 7 أكتوبر/ تشرين الأول عشر رحلات يوميًا على خط تل أبيب-إسطنبول، قررت عدم العودة إلى إسرائيل حتى مارس/آذار 2025. ويعتبر تحرك تركيا للحد من تصدير البضائع والسلع إلى إسرائيل، بحسب «كالكاليست»، غير عادي. وشهدت العلاقات بين إسرائيل وتركيا العديد من الأزمات والاضطرابات في العقدين الأخيرين، لكن حتى الأزمة الحالية، حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على فصل العلاقات السياسية، التي كثيرا ما تنقطع، عن العلاقات التجارية بين البلدين، والتي تظل مستقرة. عند اندلاع الحرب على غزة، صعد أردوغان من خطابه ضد إسرائيل، في حين اتهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب. بعد اندلاع الحرب، وعندما كثف أردوغان تصريحاته ضد إسرائيل، نشر موقع كالكاليست عن مخاوف رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يتاجرون مع تركيا من أن أردوغان، على عكس الأزمات السياسية السابقة، سيضع تحركاته ضد إسرائيل بما يطاول العلاقات التجارية. وقد يكون للمقاطعة التركية أيضًا تأثير على صناعة المواد الغذائية في جانب الغلاقات. وبحسب إيلان شيفا، الرئيس التنفيذي والمالك المسيطر لشركة بيع الخضار بالجملة «بيشوري ساد»، فقد أوقف موردو الخضار الأتراك منذ الأسبوع الماضي تصدير الطماطم إلى إسرائيل لأسباب سياسية، والبديل هو الاستيراد من الأردن بسعر أقل ولكن أيضًا بجودة أقل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الشركات المصنعة للأغذية وبعض سلاسل التسويق التي تمتلك علامة تجارية خاصة، تستورد منتجات من تركيا، بما في ذلك مستحضرات التجميل والمعكرونة والبسكويت والواح الشوكولاتة والفواكه المجففة. وفي حال توقف تصدير هذه المنتجات، سيكون من الممكن إيجاد بدائل لها في إسرائيل أو عن طريق الاستيراد من دول أخرى، ولكن بتكاليف شحن أعلى، وفقًا لـ «كالكاليست».

وفوقًا لموقع غلوبس فإن المستوردين الإسرائيليين بدأوا يوم الثلاثاء، بفحص طرق الاستيراد غير المباشرة للسلع التركية. أحد الخيارات الرئيسية الموجودة هو التسليم إلى موانئ في سلوفينيا، ومن هناك إلى إسرائيل. ويدرس الإسرائيليون الخيار السلوفيني لأن قبرص الأقرب لا تعمل مع تركيا بسبب علاقاتها المضطربة من ناحية أخرى، تعتبر الجمارك في سلوفينيا سهلة في تنفيذ المعاملات. وقد يؤدي هذا الإجراء إلى مضاعفة تكاليف الشحن، كذا سيستغرق الشحن عبر سلوفينيا ثلاثة أسابيع، فيما لا يتعدى من تركيا بضعة أيام فقط.

وفي عام 2023، بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا 4,6 مليارات دولار، أي أقل بنحو 20% من حجم الواردات من تركيا في عام 2022. معظم المنتجات المستوردة من تركيا هي منتجات معدنية، وتشكل نحوا ربع إجمالي الواردات من تركيا. وفي العام نفسه، حدث انخفاض في حجم واردات الإسمنت من تركيا إلى إسرائيل وبلغت ما يقارب 355 مليون دولار، بانخفاض يقارب 30% مقارنة بالحجم في عام 2022.

يتم استيراد معظم الإسمنت التركي من قبل شركة Cement، وهي شركة تابعة لشركة Israel Shipyards، التي أحد مالكيها المسيطرين هو رجل الأعمال شلومي فوغل، الذي يعتبر من المقربين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. في العام الماضي، بينما كان نتنياهو يروج بحماس للتعديلات القضائية، دعا فوغل مجموعة من رجال الأعمال للقاء رئيس الوزراء الذي طلب نقل رسائل مطمئنة إليهم نظرا لخوفهم من أن تؤدي الخطوة المتطرفة التي كان يروج لها إلى نتائج قاتلة على الاقتصاد الإسرائيلي، وفق «كالكاليست». وأصبح استيراد الإسمنت من تركيا في العقد الأخير أحد رموز إدمان إسرائيل على المنتجات التركية الرخيصة. وقد احتفظت الشركة المصنعة المحلية «نيشر» بسلطة احتكارية لسنوات عديدة في السوق الإسرائيلية ورفعت أسعار المورد الأساسي لصناعات البناء والبنية التحتية. وفي أعقاب المقاطعة التركية، هناك خوف في الاقتصاد الإسرائيلي من أن تحركات أردوغان سوف تتصاعد، وستحد الدول الأخرى من تجارتها مع إسرائيل كجزء من الضغوط الدولية لإنهاء الحرب في غزة.

وبعيداً عن تقييد تصدير البضائع من تركيا، أصبح من الواضح أمس أن الخطوط الجوية التركية ستعلق أيضاً عودة عملياتها في إسرائيل لمدة عام تقريباً، بعد أن أوقفت رحلاتها إلى إسرائيل في بداية الحرب. وفيما يتعلق بالمواد الخام لصناعة البناء في إسرائيل، يشرح «كالكاليست» أنه بعد الحظر على المنتجات القادمة من تركيا، سيكون هناك اضطرابات وتأخير في العرض، وارتفاع الأسعار بنسبة 5 إلى 10%، ما يؤثر في تكاليف البناء.

وقدّر إيلي كوهين، رئيس اتحاد البناء والمستهلك التابع لجمعية المصنعين الإسرائيليين، وفق «كالكاليست»، بأنه سيكون هناك نقص في المواد الخام على المدى القريب، على سبيل المثال الألومنيوم والصلب والإسمنت، وكذلك في مواد مثل السيراميك والزجاج. ويعتقد أنه سيجري سد النقص عن طريق الواردات من الصين والهند وكوريا واليونان.

وتواجه السوق الإسرائيلية المقاطعة التركية في وقت تتأثر فيه صناعة العقارات بارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض مبيعات الشقق، إضافة إلى النقص الحاد في العمالة الذي يجعل مواقع البناء تعمل بإنتاج جزئي فقط. وقال مسؤول كبير في صناعة الإسمنت «إذا لم نصل بعد إلى نقطة التخفيض، حيث ما زلت أرى عددًا من المخاطر الصعودية للتضخم».

نقص الغاز المصري يقلق الأسواق العالمية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

قد تجد مصر نفسها في حالة تدافع على شحنات الغاز الطبيعي مع تعافي الطلب في جميع أنحاء العالم، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد نقصاً في إنتاجه محلياً، وفقاً لتقرير أوردته شبكة بلومبيرغ الأميركية الأربعاء، وبحسب التقرير، يحصل المضاربون على صعود أسعار الغاز الطبيعي على الدعم من مصر، التي لطالما كانت مصدّرة لهذه المادة، في شراء شحنات من الغاز الطبيعي المسال لدره الدخل المتزايد في الطاقة. وتكمن المشكلة في أن الطلب آخذ في الارتفاع في أجزاء أخرى من العالم أيضاً، بعد انخفاض الأسعار من أعلى مستوياتها المسجلة عام 2022، وهذا ما يزيد الضغط على العرض. وبحسب الشبكة الأميركية، قد تجد مصر نفسها في حالة تدافع على الشحنات في الأشهر المقبلة، خاصة إذا ارتفعت درجات الحرارة فيها خلال الصيف القادم، مثلما حدث في العام الماضي حينما برزت الحاجة الملحّة إلى مزيد من الطاقة لتشغيل مكيفات الهواء. في هذا الصدد، نسبت بلومبيرغ إلى المحلل في شركة «إنرجي أسبكتس ليمتد» جاكوبو كاساداي تحذيره من أن «تحوّل مصر إلى مستورد صاف للغاز الطبيعي المسال سيؤدي إلى تضييق سوق الغاز الطبيعي المسال في المحيط الأطلسي».

وفي الوقت الذي يتجه فيه نصف الكرة الشمالي سريعاً للدخول في فصل الصيف قريباً، عندما ينخفض الطلب على وقود التدفئة، تتزامن مشتريات مصر من الغاز مع بداية فصل الشتاء في أميركا الجنوبية، حيث تستورد دول بينها الأرجنتين الغاز الطبيعي المسال بكثافة لتغطية الطلب. كما يُستخدام الغاز أيضاً في سلسلة صناعات، من مصانع إنتاج المواد الكيماوية إلى الأسمدة، وقد رشّحت أوروبا نفسها بقوة كعميل رئيسي بشتري الوقود المسال بعد توقف معظم تدفقات خطوط الأنابيب الروسية على أثر انطلاقة الحرب في أوكرانيا والتي ما تزال تتوالى فصولاً حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج مصر من الغاز انحسر إلى أدنى مستوياته منذ سنوات، الأمر الذي عزته الحكومة إلى الانخفاض الطبيعي في حقولها، علماً أن مصر تعتمد جزئياً أيضاً على الإمدادات المنقولة عبر الأنابيب من دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتم مراقبتها من كثب مع احتدام العدوان على الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر أصلاً منذ سنوات طويلة. ومصر التي كانت دولة مصدرة للغاز سابقاً، لم تعُد تنتج ما يكفي من الغاز لإبقاء أنظمة الكهرباء واقفة على قدميها خلال الصيف الحار والذي يزداد حرّاً عاماً بعد آخر. وكان العام الماضي هو الأكثر سخونة على الإطلاق، مما استلزم قطع الكهرباء مراراً وتكراراً لمدة تصل إلى ساعتين، وأجبر مصر على وقف صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الموسم، فيما يتوقع الخبراء أن يكون عام 2024 أسوأ. والأسبوع الماضي، ذكرت بلومبيرغ نيوز أن مصر بدأت بشراء شحنات الغاز الطبيعي المسال التي تستخدمها لإنتاج الكهرباء لتكييف الهواء على غير العادة في وقت مبكر من العام لتجنب الانقطاعات المزمنة، فيما من شأن صيف آخر من انقطاع الكهرباء الحاد أن يزيد الضغط على السكان الذين يعانون بالفعل من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه كثيراً وارتفاع أسعار الوقود المحلية.

> مصر تتحول من مصدر إلى مستورد صاف للغاز المسال

توقعات بزيادة أسعار الغاز في الأسواق الدولية (Getty)

> أثرياء أميركا يفضلون تأشيرة مالطا الذهبية بسبب امتيازات الجنسية

إلا أنه أقل مدة من حيث المدة التي يمكن له قضاؤها هناك. ولا يدرك الكثيرون أن هذا الجواز يسمح بالبقاء في أوروبا لمدة 90 يوما فقط من كل 180 يوما. ونتيجة لذلك، غالبًا ما يستكشف الأثرياء الطرق التي تسمح لهم بالبقاء في أوروبا لفترة أطول وغالبًا عبر «الفيزا الذهبية». وتختلف خيارات برنامج الفيزا أو «الإقامة الذهبية» وفقًا لمتطلبات الثري ومن بلد لآخر. فالذين يريدون قضاء المزيد من الوقت في بلد معين، سيختارون إقامة تسمح لهم بالعيش لمدة 12 شهرًا سنويًا في ذلك البلد. ففي أوروبا مثلاً، يمكن تحقيق ذلك بسهولة في حالة برامج الإقامة التي تقدمها البونان أو إيطاليا أو إسبانيا. ولكن إذا كانوا يريدون الحصول على الحرية لقضاء وقت طويل في بلدان متعددة في أوروبا، فيمكنهم الحصول على الجنسية مثل تلك التي تقدمها النمسا أو البرتغال، والتي من شأنها أن تسمح لهم بالعيش في أي مكان في الاتحاد الأوروبي وكذلك في سويسرا مقابل القليل من المال.

وفي تعليق نقلته قناة «سي أن بي سي» الأميركية قال رئيس مجموعة عملاء القطاع الخاص في شركة هينلي آند بارتنرز، دومينيك فولييه: «لا تزال الولايات المتحدة دولة عظيمة، وما زال لديها جواز سفر رائع، لكن إذا كنت ثريا، وتود التحوط ضد مستويات الاضطرابات وعدم اليقين السياسي والاجتماعي، فإن فكرة التنويع مفهومة جيدًا من قبل الأفراد الأثرياء فيما يتعلق بما يستثمرونه». ويتابع، «ليس من المنطقي أن يكون لدى الثري جنسية وإقامة واحدة في بلد واحد عندما يكون لديه القدرة على تنويع أماكن إقامته». ولا تزال أميركا موطنًا لأكثر الملونيرات والمليارديرات في العالم، وعلى الرغم من الاضطرابات الموجودة فيها، فإنها لا تزال «ملاذًا آمنًا» نسبيًا على مستوى العالم. ويمتلك نحو 5,5 ملايين أميركي ما لا يقل عن مليون دولار من الأصول السائلة القابلة للاستثمار، وهو رقم ارتفع بنسبة 62% على مدى السنوات العشر الماضية. ووفقًا لشركة هينلي آند بارتنرز، فإن الوجهات الرئيسية لجوازات السفر الإضافية بين الأميركيين هي البرتغال والإقامة الذهبية» وفقًا لمتطلبات الثري ومن بلد لآخر. فالذين يريدون قضاء المزيد من الوقت في بلد معين، سيختارون إقامة تسمح لهم بالعيش لمدة 12 شهرًا سنويًا في ذلك البلد. ففي أوروبا مثلاً، يمكن تحقيق ذلك بسهولة في حالة برامج الإقامة التي تقدمها البونان أو إيطاليا أو إسبانيا. ولكن إذا كانوا يريدون الحصول على الحرية لقضاء وقت طويل في بلدان متعددة في أوروبا، فيمكنهم الحصول على الجنسية مثل تلك التي تقدمها النمسا أو البرتغال، والتي من شأنها أن تسمح لهم بالعيش في أي مكان في الاتحاد الأوروبي وكذلك في سويسرا مقابل القليل من المال.

وفي تعليق نقلته قناة «سي أن بي سي» الأميركية قال رئيس مجموعة عملاء القطاع الخاص في شركة هينلي آند بارتنرز، دومينيك فوليه: «لا تزال الولايات المتحدة دولة عظيمة، وما زال لديها جواز سفر رائع، لكن إذا كنت ثريا، وتود التحوط ضد مستويات الاضطرابات وعدم اليقين السياسي والاجتماعي، فإن فكرة التنويع مفه